

مخرجات المؤتمر

المخرجات العامة

ليست المسألة القدرة على الحياة للأبد، بل القدرة على عيش حياة مستدامة ومستوى عيش يحفظ كرامة الانسان دون حرمان. تداول هذا المؤتمر مسألة في غاية الأهمية بعد ان باتت السمة الغالبة على المجتمعات المعاصرة هي حالة عدم الاستقرار في ظل الأزمات والصراعات والحروب السائدة في منطقتنا العربية بشكل خاص والسياسة الدولية المتازمة وغير المستقرة بشكل عام.

سعى هذا المؤتمر إلى جمع الباحثين والخبراء والطلبة والإداريين من بلدان مختلفة لمناقشة مواضيع على المستوى النظري والتطبيقي في حقل التنمية المستدامة، مستندة الى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، رافقها نقاش حالات دراسية ونماذج عايشت ولا زالت تعايش ظروف الحرب، والأزمات، والاحتلال كالحالة الفلسطينية التي لا يزال يشكل فيها الاحتلال أكبر عقبة تعيق كل إمكانيات التنمية وفرصها، ومع ذلك يبقى الايمان بقدرة الانسان الحر على خلق سبل وأدوات مقاومة للعوامل المضادة للتنمية، بما يكفل حقه في العيش المستدام.

وعليه حاول هذا المؤتمر الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحروب والأزمات؟

تؤكد جامعة بيرزيت على ان هذا المؤتمر يعد استكمالاً لجهود التنمية المستدامة التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية، حيث تسعى جامعة بيرزيت الى رفدها بالكفاءات القادرة على النهوض بالتنمية ومتطلباتها، وبناء الشراكات التي لا يمكن القيام بمتطلبات التنمية إلا بتضافر جهودها. من جانبها تؤكد الحكومة الفلسطينية، وهي شريك أساسي في هذا المؤتمر على عدم إمكانية تحقيق التنمية دون ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال امده، فأصبح لزاماً على المجتمع الدولي ان لا يسمح ببقاء الشعب الفلسطيني في الخلف، كما لا يمكن الحديث عن التنمية إلا بترسيخ حكومة الكل الفلسطيني بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة ، لاستعادة الوحدة الوطنية، والحفاظ على القدس استكمالاً لمعركتي التحرير والبناء والتنمية المستدامة. فتبنت المؤسسات الفلسطينية أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة، وترافق ذلك مع إعلان التزامها بالتعاون مع كافة الشركاء للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وإدماجها في أجندة السياسات الوطنية.

قدم المؤتمر منظوراً يتلاءم مع الآليات الواجب تطويرها لإدارة حالة الاستثناء الفلسطيني، وتحقيق التنمية الممكنة مترافقاً مع انجاز الاستقلال الوطني، وإرساء الحكم الصالح، موجهاً ببوصلة التنمية المستدامة، في ظل التحديات الفلسطينية المتعلقة بانخفاض معدلات الأجور، وارتفاع معدلات الفقر، وانتشار العمل غير المنظم، فلا بد من العمل على تبني مفهوم التنمية الإقليمية اللامركزية، والذي يعني ضرورة ان تقوم الأقاليم او المحافظات او البلديات والمجالس القروية بتنظيم نفسها والاخذ بزمام المبادرة للنهوض بالتنمية المستدامة

بنفسها ضمن قانون عصري يكفل تنظيم العلاقة بينها وبين المركز، وهذا غالباً ما يثير مخاوف تتعلق بترسيخ التقسيم الأمني الإسرائيلي، ولكنها كما قدمها المتحدث الرئيسي في المؤتمر الدكتور نبيل قسيس فعلياً تتجاوز التقسيم الإسرائيلي، فلا اعتراف بالاحتلال ولا اقرار به وبسياساته. فهي تقوم على مشاركة المواطنين وتبني القدرة على التنظيم الذاتي، وهذا ما من شأنه ان يتجاوز إهمال المجتمعات الصغيرة، استناداً على قدرة كل إقليم على الاستدامة، ضمن منظور وطني شامل، مع التأكيد على أهمية القيادة الرشيدة، ورصد الموازنات الكافية، وضمان مشاركة الناس في تغيير وتحسين واقعهم.

المخرجات التفصيلية للمؤتمر

فيما يتعلق بالسياسات الحكومية الفلسطينية

- هناك تقدم ملحوظ لدى الحكومة الفلسطينية في مسألة بناء معايير لقياس التطور المنجز في موضوع التنمية المستدامة، مع وجود معيقات متعلقة بتوفير قاعدة بيانات موثوقة، لقياس مدى تحقيق اهداف التنمية المستدامة، والاهتمام بالشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والمؤسسات المدنية، إضافة إلى التحديات المالية، والتحديات المرتبطة بالاحتلال، حيث ترتبط اهداف التنمية بالأوضاع السياسية غير المستقرة، إلا أن المؤسسات الفلسطينية وضمن نموذج السبع خطوات المقترح من قبل الفريق الوطني للتنمية المستدامة، وبفريق عمل متكامل، استناداً للخطة الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ وخططها القطاعية، تحاول الالتزام بالأهداف الدولية باعتبارها مرشد لتحقيق الاهداف الوطنية.

- وتوصل المؤتمر انه لا بد من ملائمة الأهداف الدولية مع السياق الفلسطيني، وتكييفها ضمن مسألة المواجهة مع الاحتلال مع ضرورة الانتباه إلى ان الحديث عن التنمية في فلسطين له خصوصيته، فالحالة الفلسطينية من أبرز الاستثناءات على الوضع العام، وفي الحديث عن التنمية المستدامة في السياق الفلسطيني، لا بد من منح الأولوية للصراع والتناقض مع الاحتلال.

فيما يتعلق بالمناطق المهمشة والجهود المبذولة لعدم تركها في الخلف

- أن التدهور في مستوى الخدمات المقدمة للتجمعات السكانية في المناطق (ج)، يجعل التفكير متجهاً نحو السعي لتلبية مستلزمات الحياة الآنية، دون انشغال حقيقي جدي بمسائل التنمية المستدامة وممارساتها، في ظل الفجوة بين هذه المناطق والتجمعات السكانية الأخرى والتي جعلت التجمعات السكانية في مناطق "ج" في دائرة التهميش والإقصاء، جاء هذا نتيجة لإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في هذه المناطق، واستمرار السياسات الإسرائيلية الساعية الى تفرغ

المنطقة من سكانها، باعتبارها تشكل أهمية استراتيجية واقتصادية اسرائيلياً، يضاف لذلك التحديات التي تواجه المؤسسات الرسمية في دعم صمود هذه المناطق.

- ان سياسات التنمية الفلسطينية، منذ تولي حكومات التكنوقراط الفلسطينية بعد وقوع الانقسام الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2007 تحتاج إلى إعادة نظر معمقة وإلى تفكير جديد في نماذج دعم التحرر من الاستعمار الاستيطاني والاستفادة من التنمية كأداة من ادوات المقاومة والصمود.
- أما عن التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة ومدى تحقيق أهدافها، فإن ضعف برامج البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان وخاصة امدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء، إضافة إلى زيادة معدلات النمو السكاني في قطاع غزة في ظل محدودية الموارد الطبيعية وخاصة الأرض يزيد من الكثافة السكانية ويعزز التصحر على حساب القطاع الزراعي، ولا يمكن اغفال الأسباب الجوهرية التي تصادر إمكانات القطاع من تحقيق التنمية والتمثلة في الحصار الإسرائيلي كعميق أساسي للتنمية يليه الانقسام الفلسطيني الذي يعتبر معيقاً أيضاً لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالبعد البيئي

- تؤكد المعطيات والأرقام حدوث انكماش هائل ومتسارع لمساحات الأراضي الفلسطينية المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب السياسات الإسرائيلية المتمثلة في نهب الأراضي والمياه وسائر الموارد الطبيعية، وكذلك بسبب بعض السياسات والممارسات الفلسطينية الرسمية والأهلية غير المستدامة تجاه الأرض والإنتاج الغذائي مثل السماح باستخدام المواد الكيماوية بشكل غير منضبط، وهذا يشكل تحدي امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- كما بينت مخرجات المؤتمر ان مساهمة المؤسسات الفلسطينية في الحث على الممارسات الهادفة للحفاظ على البيئة، وتوفير الطاقة المستدامة، والتصدي لآثار التغيير المناخي وتبني استراتيجيات نظيفة هي موجودة لكنها لا تزال ضعيفة.
- أن العلاقة بين ابعاد المثلث الحيوي للتنمية المستدامة (البعد البيئي البعد الاقتصادية والبعد الاجتماعية) هي علاقة وثيقة، ولا يمكن الفصل بينها، وعليه لا بد من ايلاء الاهتمام لكافة

ركائز التنمية المستدامة الثلاثة على حد سواء، وعدم تفضيل أي منها على الآخر لأن ذلك من شأنه ان يعرقل التقدم ويحرف المسار عن تحقيق التنمية المستدامة.

- ان الموارد الطبيعية هي الأساس الذي تقوم عليها التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وهي التي تؤمن الغذاء والماء للبشر، وبالتالي لا بد من ايلائها الاهتمام اللازم وادارتها بشكل مستدام. لاسيما ان الوضع الفلسطيني يفرض خصوصية نتيجة لسيطرة الاحتلال على موارده، مما يجعل من الإدارة المستدامة للموارد وسيلة لتعزيز الصمود والبقاء الفلسطيني.

- يسيطر الاحتلال الاسرائيلي، نتيجة اتفاق اوسلو، على مصادر المياه الفلسطينية، والتي بات يستخدمها كأداة للضغط السياسي. وفي ظل استمرار الوضع القائم والمتمثل بمزيد من السيطرة على مصادر المياه وتحويل الفلسطينيين إلى زبائن بدلا من مواطنين، يؤخذ على اتفاق اوسلو عدم ذكره لقضية حق الشعب الفلسطيني في مياه نهر الاردن حيث تطرق الاتفاق الى المياه ولم يتطرق الى مصادرها، وعليه فإن الإدارة المستدامة لمصادر المياه وغيرها من الموارد يجب تطويعها لخدمة مساعي الصمود ومواجهة وتغيير الامر الواقع.

- إن المنطق المقاوم للسليم لشعب يزرع تحت الاحتلال يفرض ضرورة تشجيع الانتاج الزراعي المنزلي المتنوع والمكتفي ذاتيا والخالي من الأوساخ الكيميائية، فضلا عن إكثار وتعزيز الحيازات الزراعية التي تنتج لغرض تغطية استهلاكها العائلي. وهذا يصب ويساعد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

- أن التنمية المستدامة تشكل رؤى وإجراءات عبر قطاعية وليست فردية، لا يغيب فيها بعد التكامل الجامع والذي ينظر للأفراد بخصوصية احتياجاتهم ضمن بعد كلي شامل. اذ لا يستطيع طرف بعينه، حتى لو كان الحكومة ان يحقق اهداف التنمية المستدامة لوحده دون شراكة ودعم من الاطراف الأخرى

فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

- يوجد أكثر من ربع مليون فرد يعاني من إعاقة واحدة على الأقل في فلسطين، وهم يشكلون 5% من إجمالي السكان في الضفة و7% من السكان في قطاع غزة، وقد شهد انتشار الإعاقات ارتفاعا مقارنة بالإحصاءات السابقة بسبب تزايد اعتداءات الاحتلال والحروب المتوالية التي شنها على قطاع غزة

واجزاء من الضفة الغربية. بينهم 35.657 طفلاً ربعم غير ملتحقين بالتعليم. فالتحدي الذي يجب ان يعطى اولوية خاصة وبالذات لدى وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي هو تدني نسبة التحاق الطلبة من ذوي الإعاقة في المدارس الفلسطينية، مما يعني لاحقاً استبعادهم من سوق العمل، فـ 17% غير مدمجين في التعليم، كما أشارت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، أن 0.9% من الأطفال لديهم على الأقل أحد أشكال الإعاقة (0.7% في الضفة الغربية و1.2% في قطاع غزة)، بواقع 1.1% من الأطفال الذكور مقابل 0.8% من الإناث. ناهيك عن أن أكثر من 70% من ذوي الإعاقة عاطلون عن العمل. تستدعي هذه الحقائق تفعيل السياسات والتدخلات القائمة، واستحداث تدخلات جديدة لدمج ذوي الإعاقة في جوانب الحياة المختلفة، العلمية والتعليمية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

- أما عن مؤشرات ادماج النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة 2030، فما يمكن استخلاصه من مداولات المؤتمر، أن نسبة ادماج النوع الاجتماعي في أهداف الاجندة الاممية والإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لتعزيز المساواة ما زالت تشير الى نتائج سلبية وتظهر فجوة بين الجنسين، باستثناء قطاع التعليم، كما تشير النتائج والمعطيات التي عرضها المؤتمر الى وجود تحديات تواجه جهود المؤسسات الحكومية والأهلية في القضاء على العنف ضد المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها.
- كما ان أوضاع اللاجئين باعتبارهم فئات مهمشة نتيجة لسياسات التضييق على وكالة الغوث والأزمة التي تعيشها، تجعل من مقولة " ألا يتخلف أحد عن الركب" بمثابة تحدي امام جهود التنمية في ظل وجود احتلال استعماري يتبع سلسلة ممنهجة من الإجراءات الساعية الى تقليص الوجود الفلسطيني وطمسه.

فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

- يتميز نموذج التنمية المستدامة، كنموذج بديل لفكرة إعادة الاعمار وبناء الاستقرار لمجتمعات ما بعد الحروب والصراعات بأنه ينطلق من مفهوم تنموي عالمي. يركز هذا المفهوم على أهم ما تحتاجه المجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب وهي تنظيف بيئة الحرب وإعادة تأهيل موارد الدولة والمجتمع، وبناء اقتصاد مبني على القدرات الذاتية مدعومة بما يتاح من مساعدات دولية بدل من الاعتماد الكبير على هذه المساعدات، ومواجهة التحديات الاجتماعية التي تخلفها الحروب

- إن بناء المؤسسات الأمنية والبنى التحتية أمر لا شك مهم لبيئة ما بعد الحرب لكن بشرط أن ينظر إليها على أنها أعضاء في جسد المجتمع تعمل بتكامل مع بقية الأعضاء لا بشكل منفصل يستنزف موارد الدولة والمجتمع على حساب التنمية المستدامة.
- إن هشاشة الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 قد وصلت إلى 87.6 ويعتبر مستوى محذر وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدول العربية المحيطة بفلسطين في تقرير الدول الهشة 2018، حيث تقع فلسطين بين الأردن ولبنان . وهذه من اهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- أما بالنسبة لمستوى الاستقرار في هجرة الأدمغة فقد كان أثره اعلى من أثر تكافؤ الفرص على الاستقرار الاقتصادي، وقد تأثرت هجرة الأدمغة بالبطالة وقلة العائد المالي، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي، إضافة إلى عدم قيام الحكومات بخلق مناخ مناسب لهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم الذي يستهدف هذه الفئة تحديدا.
- يصنف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد خدماتي وليس زراعي او صناعي، قدرة هذا الاقتصاد على الاستدامة والمقاومة والتصدي للصدمات ضعيفة في حال الحديث عن منظومات اقتصادية عملاقة لا يمكن مواكبتها.
- حجم الضغوط التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية خلال الأعوام السابقة على شكل تدخلات خارجية كان من أكثر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع هشاشة المجتمع الفلسطيني والتي انعكست على مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبالتالي انعكست على عجلة التنمية في فلسطين.

فيما يتعلق بالحكومة والشراكات

- في أوقات الصراعات والأزمات تحتاج السياسات العامة إلى ضمان اتباع نهج متوازن في وضع السياسات العامة حيث ان الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مترابطتان وكلاهما نتيجة ووسيلة لبعضهما البعض.
- بالرغم من ان الحكومة الفلسطينية قطعت شوطا لا بأس به في مجال التخطيط الاستراتيجي، اكد المؤتمر على إتباع التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية في تحديد الأولويات في السياسات العامة والمعتمد على الرصد والتقييم ومتابعة المؤشرات، على أن تمتاز المتابعة بمعلومات تتصف بالدقة والوضوح والشمولية.

- من الضروري ايضا ان يكون تحقيق اهداف التنمية المستدامة مهمة من المهام الملقة على عاتق مدراء المشاريع فلا يمكن تطوير مشاريع ليس لها جدوى اقتصادية بيئية واجتماعية تتماشى مع اهداف التنمية المستدامة 2030.
- إن تجارب التعاون بين دول الجنوب يقودنا اثبت بأن تبادل الخبرات والمشاركة المعرفية وبناء الشراكات يعتبر ضروري للخروج بالممارسات الفضلى لتحقيق اهداف التنمية وابتكار حلول فعالة للتصدي لتحديات التنمية.
- تعتبر الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني احد أهم التراكيب الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة كما عبر عنها جدول الأمم المتحدة لتدعيم خطة 2030، وذلك في اطار تأسيس قاعدة تأخذ من تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا والموارد المالية أساسا في تحقيق الرفاه للمجتمعات.
- من الضروري ان تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة في بيئة مجتمعات ما بعد الحروب والصراعات، باهتمام كبير من قبل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وذلك لأهمية هذه المشروعات ودورها الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعتبر التنمية المستدامة على المستوى المحلي اكثر نجاحا في بيئة الازمات والصراعات من المستوى الوطني فبيئة الحرب والازمات تفرض ضغوط سياسية واقتصادية اثناء وبعد الصراعات والازمات تحد من قدرة الحكومات على قيادة التنمية بشكل فاعل ومستدام.